

ملحق (1)

أهمية وسياقات التعليم

1- أهمية التعليم

يعتقد أغلب الناس بأن التعليم مهم. ويدل على ذلك الإنفاق المقدر للأسر، باختلاف وضعها الاجتماعي، على تعليم أبنائهم وبناتهم ليضمنوا لهم مستقبلاً أفضل. كما يشير إنفاق الدول على التعليم، بغض النظر عن مستوى ثرائها، إلى انها تشارك مواطنيها هذا الاعتقاد. مثلاً، تراوح الإنفاق العام على تلميذ المرحلة الأولية/ الإبتدائية لثلاثة وثلاثين دولة نامية في عام 2011 بين 30.1 دولار (مدغشقر) و 3240.8 دولار (عمان). كما تراوح إنفاق تسعة وعشرين دولة من هذه الدول على طالب التعليم العالي في نفس العام بين 84.9 دولار (أثيوبيا) و 8487.1 دولار (موريشوس). (أنظر جدول أ.1 أدناه).

أما بالنسبة للدول المتقدمة، فتشير البيانات المتوفرة الى ان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أنفقت، في المتوسط، 8,501.0 دولار على طالب المرحلتين الأولية والثانوية، 13,211 دولار على طالب التعليم العالي، في عام 2010 (OECD 2014).

وتشير هذه الدراسة الى ان ثراء أي بلد (معرف كنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) يرتبط بشكل إيجابي مع النفقات على التعليم في كل مراحل لكل طالب. وبالنسبة للدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي وفرت بيانات الانفاق في عام 2010، يتضح ان إنفاق كل دولة من العشرة دول الاكثر ثراءً (سويسرا، الولايات المتحدة الامريكية، النرويج، هولندا، ايرلندا، استراليا، الدنمارك، النمسا، السويد، وبلجيكا) على التعليم لكل طالب كان اعلى من نظيره المتوسط لدول المنظمة في مرحلتي الاولية – الثانوية والتعليم العالي، كما كان هذا الانفاق لكل واحدة من التسعة دول الاقل ثراءً أقل من متوسط نظيره لدول المنظمة.

جدول 1: الانفاق العام على طالب الاولية والتعليم العالي (دولار امريكي) لعدد 34 بلد نامي 2011

الانفاق العام على طالب		البلد
التعليم العالي	المرحلة الاولية	
2108.7*	1879.5*	الارجنتين
478.2*	103.5*	الارجنتين
-	429.1	بوليفيا
1178.3	94.2	بوركينافاسو
848.1*	36.0	بورندي
522.8	75.4	الكامرون
111.1	-	افريقيا الوسطى
1835.5	70.7	تشاد
2089.6	2191.2	شيلي
1667.1	1075.8	كولومبيا
3592.3*	2811.1*	كوبا
84.9*	66.0*	اثيوبيا
2635.2	99.0	قامبيا
825.8	305.3	اندونيسيا
1394.2	1015.9	ايران
-	569.3	الاردن
432.6	30.1	مدغشقر
6386.3	28.4	ملاوي
6131.5	1721.6	ماليزيا
1241.6	99.7	مالي
1211.9	128.5	موريتانيا
8487.1	892.5	موريشيوس
3695.7	1441.0	المكسيك
2113.4	79.6	النيجر
-	3240.8	عمان
4568.0*	45.5	بيرو
743.9	39.7	رواندا
1932.3*	169.8*	السنغال
2768.3**	1277.3*	جنوب افريقيا
-	680.6	سوازيلاند
428.3	63.8	توغو
327.1	34.8	يوغندا
530.8*	390.4	فيتنام
-	214.3*	اليمن

-البيانات غير متوفرة * البيانات لعام 2010 ** البيانات لعام 2013

المصدر: حوسبة: المؤلف من قواعد بيانات البنك الدولي (الانفاق العام على تلميذ الابتدائي كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي).

يدرك الكثيرون انه على مدى الستين سنة الماضية اصبح العالم ينقسم الى مجموعتين: مجموعة الدول الثرية (الشمال) ومجموعة الدول الفقيرة (الجنوب) (أنظر مثلا de Ferranti et al. 2003). ويتضح هذا الإنقسام بصورة درامية عند مقارنة مداخل جمهوريتي كوريا الجنوبية والسودان (قياساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة 1960-2000 (أنظر جدول أ.2 والشكل أ.1 أدناه). وتوضح البيانات في جدول أ.2 انه بينما شهد إجمالي دخل الفرد في كوريا الجنوبية زيادة تقارب العشرة أضعاف بين عامي 1960 و2000 (من 1324.88 الى 13062.2 دولاراً امريكياً)، فان الدخل المناظر في السودان إرتفع بنسبة 14% فقط في نفس الفترة (من 225.55 الى 319.08 دولاراً امريكياً). وهكذا نستنتج ان نسبة متوسط الدخل في كوريا الجنوبية الى متوسط الدخل في السودان قد نمت من نحو 6% عام 1960 (أي بعد 4 سنوات من إستقلال السودان) الى نحو 41% في عام 2000، وأن معظم الانحراف حدث خلال الربع الأخير من القرن الماضي (شكل أ.1).

جدول 2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالقيمة الثابتة للدولار الامريكي 1995): جمهورية كوريا

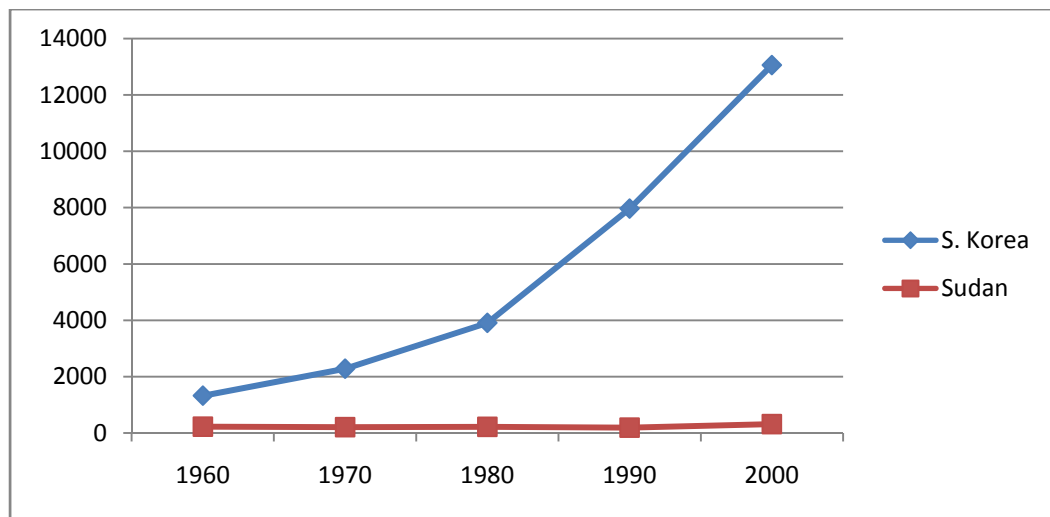
الجنوبية والسودان، 1960-2000

2000	1990	1980	1970	1960	
13062.2	7967.39	3910.28	2282.94	1324.88	كوريا الجنوبية
319.08	191.92	221.09	209.04	225.55	السودان

المصدر: El Tom 2006, p.6

شكل 1: الفجوة المتسعة بين جمهوريتي كوريا الجنوبية والسودان : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالقيمة

الثابتة للدولار الامريكي 1995)، 1960-2000



ماذا يفسر هذه الفجوة المتسعة؟ إن أكثر ما يستلفت الانتباه في هذه الفجوة يتجسد في ان تزايد توزيع الدخل ذا النسقين بين الدول الغنية والدول الفقيرة لا يرجع الى تركيز عوامل الانتاج مثل راس المال، بل بالاحرى الى تركيز المعرفة. فلقد استمرت الدول الغنية (الشمال) في إستحداث تقنيات جديدة توحى الدراسات الاقتصادية أنها القوة الدافعة لنصف النمو الاقتصادي على الأقل، بينما كانت معظم الدول الفقيرة (الجنوب) لا تستطيع الاستفادة الكاملة من هذه التقنيات (de Ferranti, et. al. 2003).

وفي دراسة ذات علاقة (Chan and Dahlman 2004) ، قدم المؤلفان دليلاً تجريبياً يظهر ان هناك ثلاثة جوانب مختلفة من المعرفة ترتبط ارتباطاً متبادلاً وإيجابياً بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل:

(1) رأس المال البشري (التعليم والتدريب)؛

(2) الإبتكار وتبني التقنية؛

(3) إستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات

ويجد هذا الاستنتاج سنداً في قدر كبير من الأدبيات (أنظر المراجع المذكورة في الدراسة). ولقد لاحظت سابقاً (EI Tom 2006 p. 8-18) أن السودان يعاني عجزاً كبيراً في المهارات والتقنية، ليس فقط بالتناسب مع الدول الأخرى، بل بالتناسب مع مستواه الخاص من التنمية.

حقيقة، يظهر التاريخ أنه لا يوجد بلداً حقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً دون أن يكون 40% من مواطنيه البالغين قادرين على القراءة والكتابة. كما لاحظ ان البلدان التي تكاد تنعدم فيها الأمية (كفنلندا، والنمسا، واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) هي من بين قيادات العالم في الاقتصاد ورواده في التنمية. ومن اللافت للنظر أن هذه الدول ومثيلاتها تعطي التعليم أهمية قصوى على نقيض كثير من الدول النامية حيث تبلغ نسبة الامية وسط البالغين اكثر من 30%. وبدون تعليم مناسب لا يمكن لأي بلد أن يكون له ما يكفي من القوى العاملة الماهرة لتنفيذ إستراتيجيات التنمية والمضي نحو الإزدهار.

وبالإضافة إلى دوره في مجال الاقتصاد، يلعب التعليم دوراً لا يقل أهمية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

فالتعليم يشجع الحوكمة الرشيدة من خلال تزويد الطلاب بالمهارات والثقة التي يحتاجون اليها ليصبحوا أعضاء نشطين في مجتمعاتهم وليخضعوا لحكوماتهم للمساءلة.

وكما أشار الاقتصادي، أمارتياسن في كتابه 'التنمية كحرية'، فان التعليم امر حاسم لاعطاء المتعلمين قدرات مثل محو الامية والثقة والاتجاهات التي يحتاجونها للمشاركة الفاعلة في المجتمع.

ووجدت دراسة شملت 18 بلداً أفريقياً جنوب الصحراء أن المواطنين في سن التصويت والحاصلين على تعليم ابتدائي كانوا 1.5 مرة أكثر احتمالاً لدعم الديمقراطية من المواطنين الذين لم يتلقوا تعليماً، وترتفع هذه النسبة لثلاثة مرات أكثر احتمالاً بالنسبة للذين تلقوا تعليماً ثانوياً (Evans and Rose 2007).

إن التعليم لازم لتمكين الشخص من التعرف على معلومات وأفكار خارج نطاق التجارب الذاتية، مما يعزز الوعي عبر الثقافات وفهم وجهات نظر أخرى. وهو أهم السبل للتعبير والحفاظ وتطوير تنوعنا الثقافي وهويتنا. وباختصار، إن التعليم شرط أساسي لتحقيق السلام.

تجدد الإشارة هنا الى تقرير لجنة اليونسكو الدولية عن التعليم للقرن الواحد وعشرين وعنوانه " التعليم: ذلك الكنز المكنون" الذي يؤكد على ان كل فرد يجب أن يُعد لإغتنام فرص التعلم مدى الحياة لتوسيع معارفه ومهاراته وإتجاهاته وللتكيف مع عالم متغير، ومعقد ومترابط. ويدعو التقرير لأربع ركائز للتعليم:

- التعلم لتعرف، أي إكتساب أدوات الفهم؛
 - التعلم لتفعل، بحيث تكون قادراً على الفعل بشكل خلاق في بيئتك؛
 - التعلم للعيش معاً، وذلك للمشاركة والتعاون مع الآخرين في جميع الأنشطة البشرية؛
 - التعلم لتكون، وذلك لتطوير شخصيتك بصورة أفضل والفعل بإستقلالية ومسئولية شخصية.
- والتعليم الجيد لا يهمل اي جانب من جوانب إمكانات الفرد: الذاكرة، والمنطق، والحس الجمالي، والقدرات البدنية، ومهارات التواصل.

2 - سياقات للتعليم في السودان

أعرض في هذا القسم معلومات سياقية عن السودان متضمنة السمات السكانية، والأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

1.2 الجغرافيا والتاريخ

تضافرت عوامل الجغرافيا والتاريخ لتكسب السودان أحد أهم سماته: التنوع. فالسودان ثالث اكبر دولة في افريقيا (بعد الجزائر والكنغو الديمقراطية) وسادس عشر أكبر دولة على مستوى العالم بمساحة قدرها 1,882,000 كم.م، ويجاور 7 دول (مصر، أريتريا، أثيوبيا، جنوب السودان، أفريقيا الوسطى، تشاد وليبيا). ويعبر نهر النيل السودان من الجنوب حتى الشمال وله ساحل على البحر الأحمر طوله حوالي 880 كم مما يجعل السودان حلقة وصل متميزه بين افريقيا والشرق الأوسط.

أرض السودان سهول مسطحة تتخللها بعض سلاسل جبلية. وتمثل دريبا كالديرا (Deriba Caldera) في جبال مرة أعلى نقطة في السودان (3042 م)، كما تمثل هضاب البحر الأحمر أعلى نقاط في شرق السودان.

والمناخ جاف وحار عموماً لكن كمية الأمطار تزداد نحو الجنوب وتقدر كمية المتوسط السنوي لسقوط الأمطار في الخرطوم بحوالي 161مليمتراً.

يعتمد السكان في الأجزاء شبه الصحراوية والغرب على الأمطار الشحيحة للزراعة وكثيرون منهم بدو يترحلون مع قطعانهم من الإبل والماشية بحثاً عن المراعي. وتوجد بالقرب من نهر النيل زراعة مروية للمحاصيل النقدية.

يقدر عدد السكان بحوالي 38 مليون في عام 2015 وينحدر أغلبهم من مجموعات أفريقية وعربية. ولقد تشكلت البنية الاجتماعية والثقافية للسودان نتيجة تاريخ طويل من الهجرة وتمازج الأعراق والعبودية. ويتكون السكان من عدد وفير من المجموعات الإثنية مثل النوبيين والبجة والشايقية والجعليين والفور والزغاوة والنوبة والشكرية. ولقد كانت الأجزاء الشمالية والوسطى من السودان جزءاً من النوبة القديمة وممالكها المسيحية حتى أوائل القرن السادس عشر. ومع ظهور مملكة الفونج المسلمة على أنقاض الممالك المسيحية نشأت ظروف مواتية لانتشار الإسلام المرتبط بالصوفية والذيتبني عدداً من المعتقدات المحلية وفهماً متسامحاً للدين. وفي حين ان العروبة والدين تشابكا في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد، إلا أن المواطنين في أجزاء أخرى (شرق وغرب واقصى شمال البلاد) تبنوا الإسلام واحتفظوا بلغاتهم وثقافتهم الأصلية.

يمثل التنوع اللغوي، على وجه التحديد، تحدياً للنظام التعليمي، نسبة لأن أطفال المجموعات التي تكون لغة الام عندها غير العربية (لغة التدريس) قد يواجهون صعوبة في التعلم من خلال لغة تختلف عن لغة الأم. إنه لا يمكن التشديد على أهمية الحفاظ على ثراء الثقافة والتاريخ في اللغات المحلية.

2.2- السياق السكاني

سكان السودان صغيرو السن (يمثل السكان تحت سن 15 سنة 41.6% عام 2015) وينمون بسرعة بمعدل نمو يقدر بـ 2.4% (2010-2015). إن هؤلاء السكان صغار السن والذين ينمون بسرعة يعني ان هنالك طلباً كبيراً ومتصاعداً على التعليم. ويتوقع ان تنمو الفئة العمرية 5 الى 14 سنة من العمر باكثر من 16% خلال الخمس سنوات القادمة (2013-2018)، من حوالي 7.4 مليون عام 2013 الى حوالي 10.9 مليون عام 2018. ومن الواضح ان هنالك آثاراً هامة تترتب على هذا الضغط السكاني بالنسبة للسياسات التربوية :

يلزم مقابلة إحتياجات 3.5 مليون طفل إضافي، إضافة الى بلوغ هدف التعليم للجميع (إستيعاب 100% من الفئة العمرية). إذ يلزم توسيع نظام التعليم بحيث يوجد العدد الكافي من المدارس والمعلمين المؤهلين والمواد التعليمية المناسبة وحجرات دراسة مجهزة.

¹حوسبة المؤلف من إسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء (التعداد السكاني عام 2008)

3.2- السياق الاقتصادي

أصيب إقتصاد السودان بصدمة هامة جراء إنفصال الجنوب في يوليو 2011. فبعد أن إحتل المرتبة 17 على نطاق العالم من حيث سرعة نمو الانتاج المحلي الاجمالي عام 2010، أصبح يحتل المرتبة 83 في عام 2013 (CIA 2014). لقد كان قطاع البترول العامل الرئيسي في نمو الناتج المحلي الاجمالي منذ بداية تصدير النفط عام 1999. وبدأ الإقتصاد يتعثر بعد إستقلال الجنوب إذ فقد السودان عائدات ما يقرب من 75% من إنتاج النفط (أنظر جاد كريم 2010 Gadkarim لدور النفط في الإقتصاد السوداني).

ووفق بنك التنمية الافريقي (2014)، فلقد نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل 3.6% في عام 2013 ويتوقع ان ينخفض قليلاً الى 2.7% عام 2014 (African Development Bank 2014) ويفدر البنك بأن إحياء الزراعة يلعب دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

حقيقة، يعتمد إقتصاد السودان على الزراعة بصورة واضحة. فمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لم تقل ابداً عن 33% منذ الاستقلال ويوظف القطاع 80% من القوة العاملة. وللسودان 200 مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة ولا يستغل سوى 20% منها. ويلاحظ ان الزراعة التقليدية تستغل 60% من الاراضي المزروعة وتوظف 65% من الزُراع. رغم ذلك، تمثل مساهمتها في مجمل الناتج المحلي الاجمالي الزراعي 16% فقط في المتوسط خلال العقد الأول من القرن الحالي (Siddig and Babiker 2011).

ربما تكون أبرز سمة للتطور السياسي في السودان هي تعاقب فترات حكم ديمقراطي وجيزة (1956-1958، 1964-1969، 1985-1989) وفترات حكم سلطوي طويلة (1958-1964، 1969-1985، 1989 - حتى اليوم). أيضاً، يتسم هذا التطور بديمومة الحروب الأهلية. فطوال ما يقرب من الستة عقود (1955 - حتى اليوم) لم تتوقف الحرب في السودان سوى لعشر سنوات فقط (1972 - 1982). أما السمة البارزة لهذا التطور والتي ترتبط بصورة قوية بالسنتين المذكورتين عاليه هي هيمنة العناصر المنتمية للثقافة العربية الاسلامية من وسط وشمال السودان على النخب السياسية.

وتجدر الاشارة هنا الى ان لهذه السمات الثلاث علاقة وثيقة بطبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها الاستعمار البريطاني خلال فترة حكمه للسودان. وازعم ان تأسيس شبكة سكك حديد السودان (منذ 1896) ومشروع الجزيرة (1925) (عماد الاقتصاد السوداني حتى نهاية القرن الماضي) هما أهم مشروعين اقتصاديين نفذهما الاستعمار في السودان. ومما لا شك فيه ان أهم مشروع إجتماعي للإستعمار كان تأسيس نظام تعليم حديث تركز بصورة أساسية في كبرى مدن شمال ووسط السودان. يكفي أن نشير هنا الى أنه عند الاستقلال عام 1956 ترك الاستعمار للسودان 3 مدارس ثانوية للبنين (حنتوب بالجزيرة، ووادي سيدنا شمال مدينة ام درمان وخورطقت قرب مدينة الابيض) ومدرسة ثانوية للبنات واحدة في مدينة ام درمان إضافة الى جامعة حكومية واحدة هي جامعة الخرطوم.

ترتب على هذه السمات بصورة اساسية تعثر جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة وتركيز ما نفذ منها في وسط وشمال السودان.

طور البنك الدولي مؤشراً لتقييم السياسات الوطنية وتقديم القطاعين العام والخاص للخدمات التي تؤثر على توفر خدمات تعليمية وصحية جيدة، بما في ذلك الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز (فقدان المناعة المكتسبة)، والسل والملاريا. وتتراوح قيمة المؤشر بين 1(= منخفض) إلى 6 (= عالي). وقد كان متوسط قيمة المؤشر للسودان، خلال الفترة 1999-2011، 2.5 نقطة واحتل المرتبة 39 من بين 41 دولة افريقية عام 2011. وإنخفضت قيمة المؤشر الى 2.4 نقطة في عام 2013. متقدماً فقط على زمبابوي، جنوب السودان وأريتريا.

ويلاحظ بنك التنمية الافريقي انه "مع الانفاق المتزايد على الدفاع والامن نتيجة الصراعات المسلحة، تضاعلت المخصصات في الميزانية للبنية التحتية، والصحة والخدمات الاجتماعية. لقد أدى الصراع

والنزوح الداخلي للمدنيين الى إنعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء القطر ولا تزال تسبب معاناة

فاضحة وفقدان للحياة" (ترجمة المؤلف، African Development Bank 2012)

ووفقاً للمسح الأساسي المنزلي لعام 2009، فإن 46.5% من السودانيين يعتبرون فقراء، وبقيت هذه النسبة على حالها في عام 2012 (Index Mundo 2014). ومرة أخرى، يلاحظ بنك التنمية الإفريقي في هذا الاطار ان قاعدة النمو لم تكن عريضة بما يكفي لإحداث تخفيض ملحوظ في معدل إنتشار الفقر. "إن عدم المساواة العالي في الدخل والتشوه في تخصيص الموارد لصالح قطاع الأمن تعني أن الحد من الفقر سيظل تحدياً خطيراً" (ترجمة المؤلف، African Development Bank 2012).

يتسم الوضع الاقتصادي – الاجتماعي في السودان بتفاوتات هامة في الدخل (Ali 1994, Ibrahim et al. 2001). إن نصيب أدنى و أعلى 10% من الدخل 2.7% و 26.7%، في عام 2009 على التوالي (Index mundi 2014).

تعزز هذه الملاحظات البيانات ذات الصلة الواردة في تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الامم المتحدة الإنمائي سنوياً. يوضح جدول 3 وشكل 2 أدناه إتجاهات مؤشر التنمية البشرية للسودان خلال الفترة 1980- 2013 يتضح من الجدول ان قيمة مؤشر التنمية البشرية للسودان زاد من 0.269 إلى 0.473، أي زاد في المتوسط بمعدل 0.006 نقطة تقريباً في السنة.

تتطلب رؤية هذا التحسن في منظور صحيح مقارنة أداء السودان بدول اخرى. نشير أولاً إلى ان تقرير التنمية البشرية يصنف البلدان في 4 فئات حسب قيمة مؤشر التنمية البشرية: عالية جداً، عالية، متوسطة ومنخفضة. ويقع السودان في الفئة الاخيرة التي تضم 33 من مجموع 187 بلداً. جاء ترتيب السودان 166 عام 2013، وكانت قيمة المؤشر (0.473)، وأقل من المتوسط لدول افريقيا جنوب الصحراء (0.502)، وأقل من المتوسط للدول الأقل نمواً (0.487).

جدول 3: السودان: إتجاهات مؤشر التنمية البشرية 1980-2012

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2013
قيمة المؤشر	0.269	0.278	0.301	0.327	0.364	0.390	0.411	0.473
اقاليم المقارنة: متوسط المؤشر								
الدول العربية								0.682
دول افريقيا جنوب الصحراء								0.502
الدول الاقل نمواً								0.487

شكل 2: السودان: إتجاهات مؤشر التنمية البشرية 1980-2013

